

هل يحل صندوق المعسرين مشكلة القروض والمدينين في الكويت؟

مبادرة الحكومة الكويتية نزع فتيل أزمة محتدمة بين السلطتين

سداد الديون المستحقة عليهم، الناتجة عن حصولهم على قروض مقسطة أو استهلاكية منحت لهم من قبل وحدات الجهاز المصرفي والمالي الخاضعة لرقابة البنك المركزي، مما أدى إلى اضطراب أوضاعهم المالية، وما قد يترتب على ذلك من انعكاسات وإثار اجتماعية وأسرية سلبية، وذلك وفقاً لضوابط وقواعد تكفل تحقيق الهدف المنشود.

وجاءت هذه المبادرة الحكومية تنفيذاً لتوجيهات سمو أمير البلاد برداً وسلاماً على قلوب الكثيرين من أعضاء المجلس الذين ثمنوا لسموه اهتمامه بأبنائه المواطنين وحرصه كذلك على تجنب السلطتين حالة الأزمة التي باتت تهدد ممارسة المجلس لسلطاته بين الحين والحين وتعطل قيامه بدوره التشريعي والرقابي.

لكن الكثير من النواب يرون أن المشكلة أكثر تعقيداً من أن تحل هكذا ويرون كثيراً من الصعوبات التي تحتاج إلى مزيد من الدراسة والفهم والتدقيق كما أن القضية تحتاج إلى مزيد من الدعم المادي الذي يصل برأس مال الصندوق إلى مليار ديناراً، كما هو اقتراح النائب الدكتور جمعان الحربش والذي يرى أنه لا بد من الاتفاق على توصيف وتعريف من هو المعسر؟ وهو في رأيه من عليه ديون تزيد على نصف رأته بصرف النظر عما إذا كان مسجوناً أو خارج السجن، متعثراً في السداد أم يجتهد في السداد.



تعيش حالة من الوفرة المالية غير المسبوقة نتيجة لارتفاع أسعار البترول، وإن هذه القروض وفوائدها التراكمية قد الحقت أضراراً جسيمة بالأسر الكويتية التي زج بعوائل بعضها في السجون لعجزهم عن السداد وانعكس ذلك سلباً وبدمار أكبر على كيان الأسرة والمجتمع.

في هذه الأجواء أيضاً قدم النائب عبد الله راعي الفحمة اقتراحاً بقانون لإعادة جدولة أصل الديون مع الإطاحة بالفوائد كلها.

واستجابت الحكومة وأصدرت بياناً جاء فيه:

”المبادرة إلى إنشاء صندوق بقيمة ثلاثمائة مليون ديناراً كويتياً يخصص لمساعدة المعسرين والعاجزين عن

كتب : عبد الحميد زقروق

بمبادرة وتوجيه سام من صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح أمير الكويت تحولت جلسة مجلس الأمة الكويتي والتي كان مقرراً لها أن تكون جلسة ساخنة جدا بسبب اقتراح نيابي لإلزام الحكومة بشراء مديونيات المواطنين إلى جلسة هادئة تجاوزت حالة الأزمة التي كانت قائمة بين السلطتين التنفيذية والتشريعية.

وكان أعضاء مجلس الأمة قد دعوا لعقد جلسة خاصة لمناقشة هذا الأمر وإيضاً لبحث ارتفاع الأسعار وغلاء المعيشة مع ثبات المرتبات وعدم مواكبتها الارتفاع الجنوني للأسعار، وكان النائب الدكتور ضيف الله أبو رمية قد قدم اقتراحاً بإسقاط القروض على المعسرين قياساً على ما تم من قبل بشراء المديونيات الصعبة خلال ما سمي بأزمة المناخ والتي بلغت كلفتها ستة مليارات واستفاد من الاقتراح عدد محدود من المواطنين بينما الكلفة الآن أقل بكثير والمستفيدون منها أضعاف مضاعفة ممن استفادوا من المديونيات السابقة.

لكن هذا الاقتراح كان بين مؤيد ومعارض: فالمعارضون رأوا أنه إجراء ليس فيه عدالة ولا مساواة كما أنه يشجع الناس على اتخاذ عملية الاقتراض سلوكاً عاماً يلجأون إليه أملاً في أن الحكومة ستقوم بالسداد عنهم يوماً ما، إضافة إلى زيادة التضخم. أما المؤيدون للإسقاط فيرون أن البلاد

البرلمان الفرنسي يقر موازنة ٢٠٠٨

أقر البرلمان الفرنسي بشكل نهائي مشروع موازنة ٢٠٠٨ بعد تصويت في مجلس الشيوخ عليها، فبعد ساعات على تصويت النواب على الموازنة، وافق مجلس الشيوخ على مشروع الموازنة للعام ٢٠٠٨م بعدد ١٩٥ صوتاً ومعارضة ١٢٥ هي أصوات اليسار وامتتاع ثمانية عن التصويت.

وتتوقع موازنة ٢٠٠٨ عجزاً يقدر بـ ٤١,٦٨٧ مليار يورو أي أدنى بقليل من الـ ٤١,٧٢١ ملياراً في مشروع الموازنة الذي طرح في أواخر سبتمبر. وقال سكرتير الدولة للإدارة العامة اندريه سانتيني إن هذه الموازنة التي تعتبر «عصب النمو» «تندرج في إطار ديناميكية جريئة تتسم بالاعتدال في الإنفاق العام».

رئيس الوزراء تجاوز معارضة مجلس الشيوخ

البرلمان الياباني يستأنف مهمة مساعدة قوات التحالف في أفغانستان

أفغانستان قد مارست ضغوطاً على الحكومة اليابانية مكررة التشديد على أهمية هذه المهمة التي أطلقت أواخر عام ٢٠٠١م إثر هجمات الحادي عشر من (سبتمبر) في إطار "الحرب على الإرهاب".

وللحصول على موافقة البرلمان لجأ رئيس الوزراء إلى وسيلة دستورية لم تستخدم مطلقاً منذ أن استعادت اليابان سيادتها في العام ١٩٥٢م، بعد سنوات من الاحتلال الأميركي، من خلال تصويت مجلس النواب بغالبية الثلثين لتجاوز معارضة مجلس الشيوخ. وقد وافق ٣٤٠ نائباً من أصل النواب البالغ عددهم ٤٧٣ الذين شاركوا في التصويت على استئناف المهمة مقابل ١٣٣ صوتاً ضده. وهذا التصويت بالغالبية الموصوفة في مجلس النواب يسمح بتجاوز معارضة مجلس الشيوخ في البرلمان.

أعطى البرلمان الياباني الضوء الأخضر لاستئناف المهمة اليابانية بتوفير الإمدادات اللوجستية للتحالف الدولي بقيادة أميركية في أفغانستان بالرغم من رفض المعارضة التي تتهم الحكومة بانتهاك روحية الدستور السلمي للبلاد فتحت وطأة الضغوط الأميركية منذ وقف هذه المساعدة اللوجستية مطلع (نوفمبر)، وبعد معارضة مجلس الشيوخ، تمكن رئيس الوزراء ياسو فوكويدا من تجديد المهمة لمدة عام من خلال حصوله على دعم ثلثي أعضاء مجلس النواب. وأكد وزير الدفاع شيجيرو إيشييا أن المهمة ستستأنف "في أقرب وقت ممكن" من أجل إمداد سفن وطائرات الدول الإحدى عشرة المشاركة في التحالف الدولي. وكانت الولايات المتحدة التي تقود التحالف الدولي في

البرلمان النيبالي يوافق على إلغاء الملكية في البلاد

وافق البرلمان النيبالي على إلغاء الملكية وإعلان الجمهورية في البلاد في إطار اتفاقات وقعت بين أبرز الأحزاب السياسية النيبالية والمتمردين الماويين، لكن الملك جيانيندرا سيبقي على عرش البلاد في الوقت الراهن حتى دخول ذلك الاتفاق حيز التنفيذ خلال أول اجتماع للجمعية التأسيسية الجديدة والذي أصبحت نيبال بموجبه جمهورية. ومن المتوقع انتخاب أعضاء تلك الجمعية بحلول منتصف شهر إبريل القادم على أن تكلف كذلك بصياغة دستور جديد للبلاد.

النواب البلجيكي يمنح الثقة للحكومة الانتقالية

صوت النواب البلجيكيون لصالح منح الثقة للحكومة الانتقالية الجديدة التي شكلت لثلاثة أشهر وانتهى نقاش برلماني طويل بالتصويت على منح الثقة لتلك الحكومة، حيث صوت ٩٧ نائباً لصالح منح الثقة مقابل رفض ٤٦ وامتناع نائب واحد. وأشاد النواب البلجيكيون بهذا المخرج الذي يتيح الاهتمام بالقضايا الاجتماعية والاقتصادية في البلاد، لكن كتل (الفلانك) البرلمانية قالت: إنها ستتابع جهودها بهدف إحداث إصلاحات عديدة في النظام السياسي في البلاد.

النواب التونسي يصادق على الانضمام إلى البروتوكول الدولي للمتفجرات

صادق مجلس النواب التونسي على انضمام تونس إلى البروتوكول الدولي المتعلق بالمتفجرات من مخلفات الحرب المحقق باتفاقية الأمم المتحدة لعام ١٩٨٠م حول حظر وتقييد استعمال الأسلحة التقليدية. وتدعو الاتفاقية إلى وضع حد للخسائر الناجمة عن استخدام الأسلحة في النزاعات سيما الخسائر البشرية والأضرار المادية التي تعيق التنمية الاقتصادية وإعادة الإعمار.

ويمكن البروتوكول تونس من الحصول على التجهيزات والوسائل الحديثة اللازمة للقيام بعمليات التمشيط قيد البحث عن بقايا المتفجرات من مخلفات الحروب وذلك في إطار التعاون مع الدول الأعضاء في البروتوكول أو المنظمات الدولية أو الإقليمية ذات الصلة. يذكر أن تونس كانت منطقتاً حسم في الحرب العالمية الثانية من خلال الخطوط العسكرية التي أقامتها دول المحور والطفاء على ترابها. وذهب وزير الدفاع التونسي كمال مرجان مجيباً على تساؤلات نواب البرلمان إلى أن البروتوكول يندرج في إطار القانون الدولي الإنساني مؤكداً أن تونس صادقت على جميع المعاهدات والمواثيق الدولية التي من شأنها أن تحد من معاناة الإنسان... وقال إن بلاده تحتوي على كمية كبيرة من المتفجرات المزروعة سيما من مخلفات الحرب العالمية وهي مازالت منتشرة في كل مناطق البلاد في البر وفي البحر مؤكداً أن وحدات الجيش التونسي تتدخل يوميا للكشف عنها وتفجيرها.

وقد تدخلت الوحدات العسكرية التونسية خلال السنة الحالية ٣٨٦ مرة لكشف وتفجير ٦٤٨ قذيفة ومتفجرة.